

Distr.: General  
16 March 2017  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣١٣ (٢٠١٦)، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وطلب مني أن أقدم تقريراً عن تنفيذ هذه الولاية في موعد أقصاه ٣٠ يوماً قبل انتهائها. وهو يغطي التطورات الرئيسية التي استجرت منذ تقريبي المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦ (S/2016/753) ويعرض استنتاجات بعثة التقييم الاستراتيجي.

### ثانياً - التطورات السياسية

٢ - سجلت هايتي تقدماً كبيراً في توطيد الديمقراطية والاستقرار. وأجريت الانتخابات الرئاسية وجولة جزئية للانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية في بيئة سادها السلام إلى حد كبير. وكان تنصيب جوفينيل موييز رئيساً في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧ إيذاناً باستعادة النظام الدستوري، وبه اختتمت سنة من ترتيبات الحكم المؤقتة تحت قيادة الرئيس المؤقت جوسيليرم بريفير. وبإنشاء الهيئة التشريعية الجديدة اكتمل ملء جميع المقاعد البرلمانية التي كانت شاغرة، باستثناء مقعد واحد. وذاك غي لافونتان الذي قام رئيس الجمهورية، في ٢٣ شباط/فبراير، بتعيينه رئيساً للوزراء ينتظر حالياً أن يقر البرلمان التشكيلة الوزارية وبرنامج العمل اللذين اقترحهما، مما سيعزز تمهيد السبيل للمؤسسات الديمقراطية في هايتي كي تعالج ألح التحديات التي تواجه البلد.

٣ - وكانت الأعمال التحضيرية الانتخابية ماضية على المسار الصحيح إلى حد كبير استعداداً للانتخابات المقرر إجراؤها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر عندما حدث إعصار ماثيو، مما أسفر عن مقتل ٥٤٦ شخصاً وتشريد ١٧٥ ٥٠٩ وتضرر حوالي ٢,١ مليون شخص. وأرجأ المجلس الانتخابي المؤقت الانتخابات إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، على أن تجرى جولة ثانية في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.



٤ - وأجريت انتخابات ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر في أجواء سلمية ومنظمة إلى حد بعيد رغم تزامن ذلك مع تحديات ما بعد الإعمار. وشارك فيها ما مجموعه ٢٧ مرشحا رئاسيا، من بينهم ٣ نساء، و ١٨١ مرشحا للبرلمان من بينهم ١٥ امرأة. ولاحظ المراقبون الوطنيون والدوليون نزاهة العملية وشفافيتها، على الرغم من انخفاض عدد المقترعين (يقدر بنسبة ٢١ في المائة). وحظيت السلطات الهايتية، ولا سيما الحكومة والمجلس الانتخابي المؤقت والشرطة الوطنية الهايتية، بثناء واسع النطاق على ما أبدته من كفاءة مهنية متممة بالحياد.

٥ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس الانتخابي المؤقت النتائج النهائية للانتخابات بعد إكمال عملية التحقق التي أجرتها المحكمة الانتخابية الوطنية ردا على الطعون التي قدمها المرشحون الذين لم يفوزوا بالمرتبة الأولى. واستبعدت المحكمة إمكانية حدوث غش واسع النطاق وقضت بأن المخالفات الطفيفة لا تؤثر على نتائج الانتخابات. وبالتالي، أعادت النتائج النهائية تأكيد الترتيب الأولي للمرشحين، حيث ظل السيد موييز (الحزب الهايتي تيت كاليه) في المرتبة الأولى بنسبة ٥٥,٦٠ في المائة من الأصوات الصحيحة البالغة ٨٣٩ ٠٦٢ ١ صوتا، يليه جود سيلستان (الرابطة البديلة من أجل التقدم والتحرر في هايتي) بنسبة ١٩,٥٧ في المائة، ثم جان شارل موييز (حزب بيتي ديسالين) في المرتبة الثالثة بنسبة ١١,٠٤ في المائة، وماريز نارسيس (حزب فانمي لافالاس) في المرتبة الرابعة بنسبة ٩,٠١ في المائة. وإثر إعلان المجلس عن النتائج النهائية للجولة الأولى من الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ ومجلس النواب، تم ملء ٦ مقاعد بمجلس الشيوخ و ٢٥ مقعدا بمجلس النواب، وبذلك تمكنت الجمعية الوطنية من عقد الدورة العادية الأولى للسنة التشريعية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أُعيد انتخاب شولزر شانسي (حزب أيبتي آن أكسيون) رئيسا لمجلس النواب، وفي ١٣ كانون الثاني/يناير انتخب يوري لاتورتو (حزب أيبتي آن أكسيون) رئيسا لمجلس الشيوخ ورئيسا للجمعية الوطنية.

٦ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أجريت الجولة الثانية لملء المقاعد البرلمانية المتبقية والجولة الوحيدة للانتخابات المحلية بشكل منظم عموما. وترشح للانتخابات المحلية ٣١ ٠٥٣ شخصا، منهم ١٢ ٠٨٨ امرأة لملء أكثر من ٨ ٠٠٠ منصب. ووفقا للمجلس الانتخابي المؤقت، بلغت نسبة المشاركة الوطنية ٢٧,٤٤ في المائة. ونتيجة لإنجاز جميع جولات الانتخابات التشريعية العالقة، تم الآن ملء مقاعد مجلس النواب الـ ١١٩ جميعها و ٢٩ من مقاعد مجلس الشيوخ الـ ٣٠. وفاز الحزب الهايتي تيت كاليه بأكثر عدد من المقاعد، حيث يستأثر بـ ١٠ مقاعد في مجلس الشيوخ و ٣١ مقعدا في مجلس النواب، ولكنه لم يتمكن من تأمين الأغلبية المطلقة في أي منهما. ولا يزال مقعد في مجلس الشيوخ شاغرا بعد اعتقال العضو المنتخب غي فيليب.

٧ - ودعمت البعثة جهود الدعوة الرامية لتشجيع الأخذ بالشرط الدستوري القاضي بتخصيص حصة ٣٠ في المائة لتمثيل النساء كحد أدنى، على النحو المنصوص عليه في المرسوم

الانتخابي، وذلك بالتنسيق الوثيق مع وزارة شؤون المرأة وحقوقها والمجلس الانتخابي المؤقت والمنظمات النسائية. وبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، لم تُنتخب إلا امرأة واحدة لمجلس الشيوخ وثلاث نساء لمجلس النواب. والعضوة الوحيدة في مجلس الشيوخ تم انتخابها داخليا لعضوية مكتب المجلس، كأمانة أولى، وانتُخبت امرأة من مجلس النواب داخليا رئيسةً للجنة المعنية بشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين.

٨ - وفي ٧ شباط/فبراير، استلم السيد موييز مهامه كرئيس لهايتي. وفي اليوم نفسه، غادر الرئيس المؤقت مهامه، وبذلك تم النقل السلمي للسلطة. ودعا الرئيس موييز، في خطابه الافتتاحي، إلى الوحدة وتعهد بتحسين ظروف معيشة الهايتيين وأعلن عن بدء حوار قطاعي بشأن حالة البلد.

٩ - وأوفت الحكومة بالتزامها السابق بتغطية التكاليف التشغيلية للعملية الانتخابية حيث حشدت نحو ٤٤ مليون دولار من مجموع التكاليف التقديرية اللازمة البالغة ٥٥ مليون دولار، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ ٦ مليون دولار للشرطة الوطنية وتقديم ٨,٥ مليون دولار لاستعادة الهياكل الانتخابية بعد الإغصان. وأظهر المجلس الانتخابي المؤقت بشكل متزايد قدرته وتمكنه من السيطرة على زمام الأمور، وبالأخص على الجوانب التقنية للعملية الانتخابية ونفذ عدة تدابير لتحسين إجراءات استقدام وتدريب موظفي الانتخابات، مما أتاح المزيد من الشفافية في نشر مراقبي الاقتراع من الأحزاب السياسية وتحسين إجراءات مراكز جدولة الأصوات. وواصل كل من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم الدعم إلى المجلس، وإن كان بقدر أقل، لإنتاج وتوفير المواد الانتخابية واستعادتها وتنفيذ أنشطة التوعية الانتخابية لدعم المجلس في حملة التثقيف المدني. ودعمت البعثة كذلك الشرطة الوطنية في وضع وتنفيذ الخطط المشتركة المتكاملة لأمن الانتخابات لكلتا الجولتين الانتخابيتين.

١٠ - وتواصلت ممثلي الخاصة باستمرار، من خلال مساعيها الحميدة، مع مجموعة واسعة من القادة السياسيين في العاصمة بور - أو - برانس، وفي المناطق، لتشجيع إجراء انتخابات سلمية وشاملة وذات مصداقية، بما في ذلك عن طريق إبرام اتفاقات انتخابية تروج لعدم اللجوء إلى العنف وتسوية المنازعات الانتخابية بالوسائل السلمية.

## ثالثا - التطورات الأمنية

١١ - ظلت الحالة الأمنية مستقرة نسبيا، وإن كانت تتأثر بالتقلبات السياسية والمظالم الناشئة عن العملية الانتخابية وعن حالة اجتماعية واقتصادية متزايدة الصعوبة.

١٢ - وأشارت إحصاءات الجريمة التي جمعتها الشرطة الوطنية والبعثة للفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، إلى وقوع ٥٤٦ جريمة قتل، مقارنة

ب ٥١٠ في الفترة بين ١ آذار/مارس و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦. وظل حوالي ٧٥ في المائة من جرائم القتل (٤٠٧)، التي غالبا ما كانت تنجم عن عنف العصابات، منحصرا في منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى. وفي عام ٢٠١٦، سجل ما مجموعه ٣٢ من عمليات القتل على يد ضباط شرطة، وهو أعلى رقم يسجل منذ عام ٢٠٠٦. وأبلغ عن ٢٠ عملية اختطاف و ٢٢٠ حالة اغتصاب، مقارنة ب ٢٩ و ٢٦٥، على التوالي، في الفترة بين ١ آذار/مارس و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦. وهناك أدلة على أن الكثير من حالات الاغتصاب لا يبلغ عنها وأن ثقافة الإفلات من العقاب لا تزال منتشرة.

١٣ - وسُجل ما مجموعه ٦٣٥ احتجاجا عاما، كان ٢٦٣ منها (٤١ في المائة) عنيفا بدرجات متفاوتة، تتراوح بين استخدام حواجز الطرق والرشق بالحجارة والاعتداء على ضباط الشرطة وإطلاق النار. وهذا يمثل زيادة مقارنة ب ٤٩٦ حادثة مبلغ عنها من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦، كانت ١٥٤ منها عنيفة، ولكنه يمثل انخفاضا مقارنة بالفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٦ التي سجل خلالها ٦٨٩ احتجاجا، كان ٢٧٥ منها عنيفا، ولا تزال المقاطعة الغربية هي الأكثر تضررا، فقد شهدت ٣٩ في المائة من الحوادث المسجلة، تليها المقاطعتان الأشد تضررا من الإغصار وهما المقاطعة الجنوبية وجراند آنس بنسبة ١٢ في المائة لكل منهما. وكانت الاحتجاجات صغيرة الحجم على وجه العموم. ومن بين الحوادث المسجلة البالغ عددها ٥٩٧ حادثة، يقدر أن ٧٥ في المائة كان عدد المشاركين فيها أقل من ٣٠٠ شخص. وهناك ٢١ في المائة تراوح عدد المشاركين فيها بين ٣٠٠ شخص و ١٠٠٠ شخص. ونسبة ٤ في المائة فقط تجاوز عدد المشاركين فيها ١٠٠٠ محتج. وكان ما مجموعه ٣٨ في المائة متصلا بالانتخابات و ٤٠ في المائة بدافع المظالم الاجتماعية والاقتصادية.

١٤ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير، كان اعتقال السيد فيليب ثم نقله إلى الخارج بتهم تتعلق بالتجار بالمخدرات سببا في اندلاع العديد من الاحتجاجات في مقاطعة جراند آنس، بما في ذلك بعض حوادث العنف. ونتيجة لذلك، عُلقت عمليات المساعدة الإنسانية في الفترة من ٦ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير. ووضعت الشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من البعثة، تدابير أمنية إضافية، بما في ذلك دوريات مشتركة، وعمليات لمكافحة الشغب والحراسة الأمنية المعززة بغية استئناف قوافل المساعدة الإنسانية.

١٥ - وسجل ما مجموعه ٦٧ من الحوادث الأمنية الطفيفة خلال انتخابات ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر بينما أبلغ عن ٧٢ حادثا خلال انتخابات ٢٩ كانون الثاني/يناير. وهذه الحوادث، التي شملت التخويف وإحداث الشغب والحيازة غير المشروعة للأسلحة النارية، لم تعطل سير العمليات الانتخابية بقدر كبير. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٧ و ٢٩ كانون الثاني/يناير، اعتقلت السلطات الوطنية ٨١ من المشتبه في تورطهم.

١٦ - وواصل عنصر الشرطة التابع للبعثة تقديم الدعم إلى العمليات الخاصة للحد من الجريمة، بتشغيل ٢ ٩٦٣ من نقاط التفتيش المشتركة و ٣ ٥٨٧ دورية راجلة و ٣٧٦ ٢١ دورية بواسطة المركبات، و ٢٤٣ عملية مشتركة، منها ٨٦ في منطقة بور - أو - برانس. ونفذ العنصر العسكري ٩ ٥٣٧ عملية كانت ٥٨٧ منها دوريات مشتركة تضم ضباطاً من الشرطة الهايتية ومن شرطة البعثة. وبالمثل، أجريت ١٨ من عمليات نشر قوات للرد السريع بحجم فصيلة في ١٥ بلدية، باستخدام أصول جوية تابعة للبعثة.

١٧ - وخلال انتخابات ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، استُعين بالعناصر النظامية للبعثة في خمس مناسبات، حيث سجل عنصر الشرطة ثلاثة تدخلات لدعم الشرطة الوطنية وتم نشر قوات عسكرية في اثنين من الحوادث الكبرى في المقاطعة الشمالية. وبالنسبة لانتخابات ٢٩ كانون الثاني/يناير، تم نشر عناصر البعثة النظاميين في ١٧ حالة في سبع مقاطعات لتقديم الدعم التشغيلي إلى الشرطة الوطنية، حيث استُعين ١٣ مرة بوحدات الشرطة المشكّلة وأربع مرات بالقوات العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت القوات العسكرية التابعة للبعثة ١٧٢ من عمليات الحراسة لتأمين قوافل المعونة الإنسانية وعمليات ثابتة لتأمين المواد الإنسانية. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، قدم الدعم التشغيلي خلال عملية هروب من السجن في أركاهي (المقاطعة الغربية).

## رابعاً - الشرطة الوطنية الهايتية

١٨ - واصلت الشرطة الوطنية تحسين أدائها، ولا سيما في مجال منع الجريمة والتصدي لها، وإدارة النظام العام، والمساهمة في استقرار البيئة الانتخابية. وفي الغالبية العظمى من الحوادث التي انطوت على اضطرابات عامة عنيفة، استطاعت الشرطة الوطنية الاستجابة بدعم تشغيلي محدود من البعثة أو بدون ذلك. وتولت الشرطة الوطنية مسؤوليات أكبر في التخطيط للعمليات المعقدة وتنفيذها، كما يتضح من تنفيذ الخطط الأمنية المتكاملة المشتركة للانتخابات، سواء بالنسبة للجولتين الانتخابيتين أو للاستجابة اللاحقة للإعصار.

١٩ - ونفذت الشرطة الوطنية خطة التطوير خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، بنسبة تنفيذ بلغت ٦٤,٦ في المائة. ومن الأنشطة الـ ٦٩ المتوخى تنفيذها في الخطة، أُنجز ٢١ نشاطاً، وبلغ ٣٣ نشاطاً آخر مرحلة متقدمة من التنفيذ. وقد ساعدت هذه الأنشطة في تعزيز التخطيط الاستراتيجي وتوسيع قوة الشرطة وهيكلها الأساسية وقدرتها على التصدي للعنف الجنسي والجنساني، من خلال إنجاز ١٥٤ مشروعاً من مشاريع الهياكل الأساسية الـ ١٦٢ المقررة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. كما دربت المدرسة الوطنية للشرطة ٨٥٠ ٤ من أفراد الشرطة، منهم ٥٢٨ امرأة، تماشياً مع الهدف الاستراتيجي المتمثل في تدريب ٥ ٠٠٠ من الأفراد الإضافيين بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وقد شارف الفوج السابع والعشرون على

التخرج، ومن المحتمل أن يوفر قواماً يبلغ ٩٤٨ من ضباط الشرطة الجدد، منهم ٨٠ امرأة، وبذلك يبلغ مجموع قوام الشرطة حوالي ١٤ ٠٠٠ فرد، ونسبة ١,٣ شرطي لكل ١ ٠٠٠ نسمة. وسيبدأ الفوج الثامن والعشرون التدريب الذي سيستفيد منه ٩٥٠ طالباً في أيار/مايو، ليصل مجموع أفراد الشرطة ١٥ ٠٠٠ فرد بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وفيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني، أنشأت الشرطة الوطنية، بدعم من البعثة، مكتب تنسيق مخصصاً للشؤون الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني، وشرعت في إجراء تقييم أولي لعمل ٣٦ وحدة استقبال لإدارة القضايا ذات الصلة والتحقيق فيها. ولا يزال عدد ضباطات الشرطة عند نسبة ٩ في المائة، وهو رقم دون نسبة ١١ في المائة التي تستهدفها الشرطة الوطنية. وبدعم من البعثة، وبالتعاون مع وزارة شؤون المرأة وحقوقها، نفذت الشرطة الوطنية حملة توظيف مخصصة للنساء.

٢٠ - وتشمل المجالات التي أحرز فيها تقدم طفيف التنظيم الإداري، وتقييم الأداء، والتحقيقات في حالات الاستخدام المفرط للقوة، والأخذ باللامركزية، وصيانة المعدات والهياكل الأساسية، ومراقبة الأصول، والاستخبارات الجنائية. وعلى الرغم من التقدم المحرز عقب إنشاء الأكاديمية الوطنية للشرطة في عام ٢٠١٢، لا يزال حوالي ربع الوظائف الإشرافية شاغراً، مما يُضعف مهام الإدارة والرقابة والقيادة والتحكم. وفيما يتعلق بالتغطية الجغرافية، فإن الشرطة الوطنية لا توجد سوى في ٢٦١ قسماً من الأقسام المحلية في البلد البالغ عددها ٥٧٠ قسماً. وقد أدى النطاق الجغرافي المحدود، من بين عوامل أخرى، إلى دفع عدد من البلديات إلى إنشاء قوات أمن محلية تعمل خارج قيادة وتحكم الشرطة الوطنية وفي إطار أسس قانونية مشكوك فيها.

٢١ - ويتأثر منع الجريمة سلباً بالافتقار إلى مكتب فعال للاستخبارات الجنائية لديه الموارد لأنشطة التحقيق الجنائي والقدرة على إصدار معلومات موثوقة من أجل منع الجرائم الخطيرة وحلها ومكافحة شبكات الجريمة المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن آليات الرقابة والمساءلة تتطلب مزيداً من التعزيز لكفالة مراقبة الجودة والامتثال لمعايير حقوق الإنسان. ولم تدخل بعد قدرات تجهيز وإدارة البيانات المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان طور التشغيل الكامل في مكتب المفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية. ورغم وجود مديرية مسؤولة عن الدراسات والتحليلات والبيانات الإحصائية، إلا أنها تعاني من نقص الموارد البشرية المؤهلة والدعم اللوجستي الكافي. كما أن البرامج المجتمعية المنسقة والشاملة لا يجري تنفيذها سوى في المنطقة الحضرية لبور - أو - برانس.

٢٢ - وفي ضوء ما ذكر أعلاه، صيغت الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ على أساس تقييم مشترك للقدرات والاحتياجات بين الشرطة الوطنية وشرطة الأمم المتحدة، في انتظار موافقة المجلس الأعلى للشرطة الوطنية، وركزت الخطة على المجالات الرئيسية التالية: (أ) الإطار المؤسسي للشرطة الوطنية، بما في ذلك مكتب المفتش

العام، والتخطيط الاستراتيجي، والقيادة والتحكم؛ (ب) الموارد البشرية والتدريب؛ (ج) الإدارة، والتكنولوجيا والاتصالات؛ (د) الأمن العام والشرطة القضائية؛ (هـ) الهياكل الأساسية، بما في ذلك صيانة المرافق والمعدات.

## خامسا - سيادة القانون وحقوق الإنسان

٢٣ - أحرز تقدم محدود في مجال إصلاح قطاعي العدالة وحقوق الإنسان. ومن بين ١٢ مقعداً في المحكمة العليا، لا تزال ستة مقاعد شاغرة، ولا يزال مركز رئيس السلطة القضائية الذي يشغل المنصب حالياً دون حل، إذ أن فترة ولايته كرئيس للمحكمة العليا، وبالتالي كرئيس للمجلس الأعلى للقضاء، قد انتهت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أنشأ وزير العدل والأمن العام لجنة لإصلاح القانون الجنائي من أجل دعم اعتماد البرلمان مشروع قانون الإجراءات الجنائية ومشروع القانون الجنائي؛ ولم يُقدم بعد مشروع القانونين إلى الهيئة التشريعية.

٢٤ - ولا يزال الاحتجاز السابق للمحاكمة لفترات طويلة واكتظاظ مراكز الاحتجاز يثيران شواغل خطيرة بشأن حقوق الإنسان. فمن بين ٥٣٨ ١٠ شخصاً مودعين في السجون في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ومن بينهم ٣٤٨ امرأة و ٢٣٧ ذكراً و ١٣ أنثى من الأحداث، كان ٧١ في المائة في انتظار المحاكمة. وظروف الاحتجاز، بما في ذلك الاكتظاظ الشديد (بمعدل إشغال يبلغ ٣٥٩ في المائة)، والحبس داخل الزنزانة ٢٣ ساعة يومياً، ونقص الغذاء، وسوء أوضاع النظافة الصحية والصرف الصحي، وعدم كفاية الخدمات الطبية يمكن اعتبارها ضرباً من المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. وعلى وجه الخصوص، لم تقدم الحكومة الأطعمة بصورة منتظمة وكافية إلى سجون هايتي لأكثر من سنة، وتم خلال تلك الفترة الإبلاغ عن ١١٣ حالة وفاة تُعزى أساساً إلى سوء التغذية وفقير الدم، بالإضافة إلى فيروس نقص المناعة البشرية والسل.

٢٥ - ولا تزال الاعتقالات غير القانونية، والافتقار إلى محامي الدفاع، واحتلال النظام القضائي ونظام الادعاء العام، تشكل الأسباب الرئيسية لاكتظاظ السجون، إذ يقضي المحتجزون ما متوسطه ١٠٠ ١ يوم في انتظار المحاكمة. وفي تقرير سابق، أشرت إلى أن مرفق احتجاز واحد فقط يوفر مساحة تزيد بقليل عن متر مربع واحد لكل محتجز. وقد ارتفع هذا العدد الآن إلى ٥ مرافق، يُحتجز فيها ٩٧٢ شخصاً. وفي السجن الوطني، لا تزال ظروف العيش بالنسبة لما مجموعه ٣٨٨ ٤ محتجزاً الأكثر مأساوية، حيث يبلغ المعدل متراً مربعاً واحداً لكل ٣ محتجزين.

٢٦ - وشملت الجهود التي بذلتها البعثة للحد من طول فترات الاحتجاز السابق للمحاكمة تقديم المساعدة التقنية واللوجستية للجان رصد الاحتجاز وتقديم الدعم إلى مكاتب المساعدة

القانونية في لي كاي وكاب هايسيان وبور - أو - برانس. وعلى مدى الاثني عشر شهراً الماضية، جهزت مكاتب المساعدة القانونية في لي كاي وكاب هايسيان ما مجموعه ١١٥٥ قضية، منها ٥٢ قضية لنساء، أسفرت عن إطلاق سراح المحتجزين في ٤٣١ قضية، منهم ٣٠ امرأة، وإغلاق ملفات ٦٥١ قضية أخرى، منها ٣٥ لنساء. ونتيجة لذلك، انخفض معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة في كاب هايسيان من ٥٥ إلى ٤١ في المائة. وفي بور - أو - برانس، جهزت مكاتب المساعدة القانونية الخمسة ٦٢٣٢ قضية، مما أدى إلى الإفراج عن ٣١٨١ شخصاً وإغلاق ٩٤٣ قضية. وركزت البعثة على الولاية القضائية في بور - أو - برانس لإنشاء نظام لإدارة ملفات القضايا في الوقت الحقيقي، مما أدى إلى تيسير تجهيز ٤٦٤ ملفاً، الأمر الذي ساعد في نهاية المطاف على زيادة عدد الجلسات الجنائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بنسبة تفوق ٥٠ في المائة. وقد حثت ممثلي الخاصة الحكومة مراراً على أن تعالج بطريقة منهجية أكثر مشكلة الاحتجاز السابق للمحاكمة لفترات طويلة أو بطريقة غير قانونية، الأمر الذي يتطلب الأخذ بزمام الأمور محلياً بشكل قوي وإعطاء الأولوية للإصلاح القضائي. ويشكل إنشاء لجنة رئاسية خاصة معنية بظروف السجون في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧ خطوة طيبة نحو معالجة العيوب الهيكلية الكثيرة في هذا المجال.

٢٧ - وواصلت البعثة، بالتعاون مع الشركاء، تقديم الدعم إلى مديرية إدارة السجون في تنفيذ خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وخطة العمل ذات الصلة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وفي حين اعتمدت الشرطة الوطنية إصلاح هيكل المديرية، لا تزال ترقية مدير هذه المؤسسة إلى مستوى أعلى في انتظار اعتمادها من جانب البرلمان. ونظمت البعثة ثلاث دورات تدريبية لصالح ٥٧ ضابطاً من ضباط المديرية، مع التركيز على الاستخبارات وإدارة السجلات. وإضافة إلى ذلك، وبدعم من الجهات المانحة، أكمل ١٢ ضابطاً من المديرية دورات "تدريب المدربين"، وتلقى ٢٨ من الموظفين الطبيين التدريب على إدارة السجلات الطبية في السجون.

٢٨ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي إطار عملية التسليم التدريجي للبعثة، قامت ممثلي الخاصة مع المديرية القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإطلاق برنامج الأمم المتحدة المؤقت المشترك لسيادة القانون، الذي يشارك فيه كل من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والذي يقدم الدعم المتكامل من منظومة الأمم المتحدة إلى نظام العدالة وحقوق الإنسان. وفي ٢٧ شباط/فبراير، تم إنفاق أو رصد نسبة ٩١ في المائة من الشطر الأول، وهو ما يمثل ٥٠ في المائة من أموال الصندوق البالغة ٤,٤٣٥ مليون دولار. وحتى الآن، ومن خلال البرنامج المشترك، قامت الأمم المتحدة، في جملة أمور، بدعم أمين المظالم ومديرية إدارة السجون في استعراض مشروع قانون السجون بهدف تحسين أدوات إدارة السجون؛ وتوظيف خبراء استشاريين وطنيين للمساعدة في استعراض وتنفيذ مشروع

قانون الإجراءات الجنائية ومشروع القانون الجنائي؛ وساعدت المحكمة العليا للمحاسبة والمنازعات الإدارية على تحسين هيكلها الإداري الداخلي من أجل تمكينها من ممارسة ولايتها الرقابية بشكل مناسب وتسوية المنازعات واتخاذ خطوات نحو تنفيذ الخطتين الاستراتيجية والتشغيلية خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٤.

٢٩ - وواصلت البعثة تنفيذ النهج المجتمعي الرامي إلى تعزيز سيادة القانون. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كانت البعثة قد خصصت ٤١ في المائة من ميزانيتها للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ المرصودة للحد من العنف الأهلي. ويجري حالياً تنفيذ ٣٧ مشروعاً من ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، بما مجموعه ٦,٥ مليون دولار، يتوخى أن يستفيد منها ٥٣ ٧٦٦ شخصاً، من بينهم ١٦ ١٣٠ امرأة، في مقاطعة أرتيبونيت والمقاطعتين الغربية والشمالية. وتشمل هذه المشاريع تقديم الدعم المبتكر لمبادرات سيادة القانون في المجتمعات المحلية الهشة. ويعمل كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي ومنظمة العمل الدولية على تنفيذ طائفة من هذه المشاريع، من تدريب الجهات الفاعلة في قطاع القضاء على المسائل المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني إلى تعزيز إدارة السجون.

٣٠ - ومنذ تقريره السابق، وعلى الرغم من الدعوات المتكررة من ممثلي الخاصة، ومن الخبير المستقل لمجلس حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، ومنظمات المجتمع المدني، لم تسند الحكومة ملف حقوق الإنسان إلى وزارة معينة. ولا يزال الافتقار إلى قيادة واضحة يعيق الإجراءات الحكومية بشأن الإصلاحات الرئيسية. وقد انتهت في أيلول/سبتمبر ولاية أمين المظالم، الذي يعد الجهة الحكومية المستقلة المدافعة عن حقوق الإنسان. ووفقاً للقانون الهايتي، يظل أمين المظالم في منصبه إلى أن تعين الحكومة الجديدة من يعوضه.

٣١ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك كل من الحكومة وأمين المظالم وسبعة ممثلين عن المجتمع المدني في الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وخلال هذه العملية، قبلت الحكومة ١٧٥ توصية من أصل ٢١٣ توصية اقترحتها مجلس حقوق الإنسان. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، نظمت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان حلقة عمل لإعداد التقرير الإضافي الذي طلبه المجلس لإتمام عملية الاستعراض الدوري الشامل. وبحلول ١٧ آذار/مارس، يُتوقع أن يتخذ المجلس قراراً بشأن نتائج تقرير الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك التقرير الإضافي.

٣٢ - ولم يتحقق أي تقدم ملحوظ في المحاكمة على الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان وفي إنشاء آليات لتقصي الحقائق والمصالحة تكون قادرة على معالجة أخطر الانتهاكات التي ارتكبت في الفترة بين عامي ١٩٥٧ و ٢٠٠٤. وفي كانون الثاني/يناير، قامت ممثلي الخاصة بالاشتراك مع المفوض السامي لحقوق الإنسان بنشر تقرير يوثق لظاهرة الإعدام الغوغائي المنتشرة على نطاق واسع التي تظال المجرمين المشتبه فيهم، والتي تعكس انعدام الثقة في نظام

العدالة الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من أن بعض حالات الاغتصاب كان لها صدى في وسائل الإعلام، فإن جرائم العنف الجنسي والجنساني لا يبلغ عنها بشكل كاف في معظم الأحيان ويظل معظم الجناة دون عقاب. وقد واصلت البعثة إحالة الادعاءات إلى مكتب المفتش العام للشرطة الوطنية بشأن سوء استخدام ضباط الشرطة للأسلحة النارية، مما يتسبب في الوفيات أو الإصابات الخطيرة. وخلافاً لما ينص عليه القانون، فقد تواتت المفتشية منهجياً في التحقيق في معظم تلك الحالات.

## سادساً - الدعم المؤسسي وتعزيز سلطة الدولة ألف - الإدارة والحكم المحلي

٣٣ - واصلت البعثة تقديم الدعم لوزارة الداخلية والحكم المحلي عبر تدريب المجالس البلدية المنتخبة حديثاً، بما في ذلك مساندة النساء المنتخبات اللاتي يُمثلن، للمرة الأولى في تاريخ هايتي، بنسبة تزيد عن ٣٠ في المائة (١٥٥ من أصل ٤٢٠) من أعضاء مجالس البلديات، وذلك امتثالاً لأحكام المرسوم الانتخابي. ونظمت البعثة ٧٠ حلقة عمل في جميع أنحاء البلد بشأن بناء القدرات للجهات الفاعلة في المجتمعات المحلية وإدارات البلديات لتيسير نقل السلطة على المستوى المحلي. وقدمت الدعم أيضاً لإعداد دليل لجميع إدارات البلديات البالغ عددها ١٤٠ إدارة من أجل تيسير تسليم السلطة إلى المجالس البلدية الجديدة.

٣٤ - وواصلت سلطات البلديات والمقاطعات تحسين قدرتها على الاضطلاع بالإجراءات الإدارية والمالية. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، كانت الإدارات البلدية البالغ عددها ١٤٠ إدارة قد أعدت ميزانياتها. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت جميع سلطات البلديات والمقاطعات خطط عملها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بينما نظم ٨ من أصل ١٠ من مندوبي المقاطعات أفرقة عاملة مواضيعية شهرية ترمي إلى تحسين الحوار وتعزيز الآليات المحلية لتسوية المنازعات.

٣٥ - ونفذت البعثة ٤٦ مشروعاً دعماً للحكم الرشيد والديمقراطية وبسط سلطة الدولة، مخصصةً لذلك ٧٨ في المائة من ميزانيتها لمشاريع الأثر السريع البالغة ٣ ملايين دولار للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧. ووصلت المشاريع إلى ما يقدر بنحو ١٤٨ ٦١٠ ١ مستفيداً (٥٢ في المائة من النساء)، وركزت على تحسين الهياكل الأساسية والخدمات العامة؛ وتعزيز فرص كسب الرزق عن طريق مباشرة الأعمال الحرة؛ وتوفير مياه الشرب للحد من انتشار وباء الكوليرا والأمراض الأخرى التي تنتقل بواسطة المياه، وقد استفاد من هذه الأخيرة ٢٤٠ ٥٤٦ شخصاً.

## سابعاً - آخر المستجدات والأنشطة المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية والإنمائية

### ألف - الأنشطة الإنسانية

٣٦ - لقد تدهورت الحالة الإنسانية تدهوراً شديداً عقب مرور إعصار ماثيو في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، زار سلفي المجتمعات المحلية المتضررة من الإعصار، ووصف الحالة بأنها أكبر أزمة إنسانية تشهدها هايتي منذ زلزال عام ٢٠١٠. فقد تعرضت الطرق والمستشفيات والمدارس وآلاف المنازل للضرر أو التدمير، مما خلف ما يزيد على ١٥٧ ٠٠٠ مشرد ونحو ٣٣٠ ٠٠٠ طفل غير قادرين على الالتحاق بالمدارس. وكان هؤلاء من بين ١,٤ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة. وقدر تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكارثة الخسائر بمبلغ قدره ٢,٨ بليون دولار، بما في ذلك الأضرار الواسعة النطاق التي لحقت بالمحاصيل والماشية.

٣٧ - وتولت الحكومة قيادة تنسيق الاستجابة الإنسانية بسبل منها إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات ومديرية الحماية المدنية. وقدم كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية الدعم للسلطات الوطنية في تلبية الاحتياجات الفورية في حالات الطوارئ والإنعاش المبكر، بما في ذلك إيجاد المأوى للمشردين بصورة مؤقتة، وتوفير الأصناف الغذائية وغير الغذائية، والمياه والصرف الصحي، والحماية وتلبية الاحتياجات اللوجستية والمتعلقة بالنقل. وقد أمن الأفراد النظاميون التابعون للبعثة إيصال المعونة وقاموا بإصلاح وصيانة الطرق الحيوية.

٣٨ - وأطلقت الأمم المتحدة نداءً عاجلاً للمساعدة بمبلغ قدره ١٣٩ مليون دولار من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة لـ ٨٠٦ ٠٠٠ شخص، وتم تأمين نسبة ٦٤ في المائة من هذا المبلغ. وعلاوة على ذلك، أطلق وزير التخطيط والتعاون الخارجي في ٣ شباط/فبراير تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكارثة، وكان ذلك بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري والاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي. والهدف من تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكارثة هو توفير استجابة منتصف المدة في مجال الإنعاش تتسق مع الأولويات الرئيسية للخطة الاستراتيجية لتنمية هايتي، بما في ذلك عن طريق تحسين القدرة على التكيف والحصول على الموارد؛ وبناء الهياكل الأساسية المتكاملة؛ وتحديد أولويات الإنتاج الوطني وإصلاح الهياكل الأساسية المتضررة.

٣٩ - وحتى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، ظل هناك ٤٦ ٦٩١ شخصاً مشرداً في ٣١ مخيماً في منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى. ومن دواعي الانشغال استمرار عودة الأشخاص من أصل هايتي من الجمهورية الدومينيكية. فمنذ تقرير الأخير، سجلت المنظمة الدولية للهجرة ٣٦ ٧٣٥ شخصاً آخر عبروا الحدود إلى إقليم هايتي، ليصل المجموع بذلك

إلى ١٦٩ ٩٨٦ شخصاً منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وما تزال هذه الحالة ترهق قدرة السلطات الهايتية، حيث يفتقر معظم العائدين الضعفاء إلى وضع قانوني واضح.

٤٠ - وتفاقم الوضع الإنساني بسبب الزيادة الكبيرة في عدد حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا الناجمة عن كون فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب محدودة جداً. وأفادت وزارة الصحة العامة والسكان بوقوع ١١٠ ٤١ حالة مشتبه فيها و ٤٤٠ حالة وفاة في الفترة الواقعة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهي زيادة تبلغ نسبتها ٢٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٥. وفي الفترة التي تلت الإعصار مباشرة، جرى تحصين حوالي ٧٨٠ ٠٠٠ شخص في جهود مشتركة بين منظمة الصحة للبلدان الأمريكية والحكومة، بينما قدمت الأمم المتحدة الدعم للعلاج من الكوليرا لما نسبته ٨٠ في المائة من الحالات في جميع أنحاء البلد.

٤١ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، اعتذر سلفي لشعب هايتي باسم الأمم المتحدة، مبيناً أن المنظمة لم تفعل ببساطة ما يكفي لمواجهة تفشي وباء الكوليرا وانتشاره في هايتي وأعرب عن بالغ الأسف لدورها. وقدم إلى الجمعية العامة تقريراً عن نهج الأمم المتحدة الجديد للقضاء على وباء الكوليرا في هايتي (A/71/620) يبين اعترام المنظمة بتحديد جهودها الرامية إلى وضع حد لانتقال وباء الكوليرا والتخفيف من معاناة ضحاياه. وتضمن التقرير تأكيداً على أن القضاء على انتقال العدوى بالكوليرا سيتطلب التزاماً تاماً من الحكومة والمجتمع الدولي، وسيتوقف بشدة على توافر الموارد اللازمة للوفاء بهذا الالتزام المشترك. وقد أسهم، حتى الآن، مبلغ مجموعه ٩,٨ ملايين دولار في تنفيذ النهج الجديد بوسائل منها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، مقابل مبلغ مطلوب مجموعه ٤٠٠ مليون دولار.

٤٢ - وتولى مستشاري الأقدم المعني بالكوليرا في هايتي قيادة مشاورات أولية مع الحكومة ومجموعات المجتمع المدني وشركاء آخرين بشأن التصدي للكوليرا. وفي هذا السياق، يجري وضع معايير لمشاريع مجتمعية تهدف إلى إدخال تحسينات محددة الهدف في مجالي المياه والصرف الصحي للمساهمة في الحد من انتقال العدوى. ووفقاً لما طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٧١، أعمل حالياً على إعداد تقرير يقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ النهج الجديد.

## باء - الأنشطة الإنمائية

٤٣ - لقد أسفرت الأزمة الانتخابية التي طال أمدها وفترة الحكم المؤقت التي زادت عن السنة، إلى جانب انتشار نظم الحوكمة الضعيفة وعدم الاستقرار المؤسسي، عن أزمة ثقة لدى القطاع الخاص والشركاء على السواء تؤثر على تنفيذ خطة التنمية المستدامة. وما زالت التفاوتات الاجتماعية بارزة جداً، ويزيد أثر إعصار ماثيو من تفاقمها.

٤٤ - وقلص الانخفاض في حجم التمويل الخارجي ووقف بعض الدعم المقدم من المانحين للميزانية من حجم الاستثمار العام، الذي انخفض بنسبة ٢٥ في المائة في السنة المالية المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، مبطناً بذلك من وتيرة نمو الدخل الفردي ليقترّب من الصفر. وزادت الصدمة في الإنتاج الزراعي من تقليص الناتج، ورفعت الأسعار. وقد عكست العملة الوطنية تلك الضغوط، مما أضعفها بشدة إزاء الدولار الذي يعد عملتها الأجنبية الرئيسية للتجارة. ورغم هذه التحديات، تمكن المصرف المركزي في نهاية المطاف من إبطاء وتيرة انخفاض قيمة الغورد ومن مقاومة تحويل العجز المالي إلى نقد.

٤٥ - ومن المتوقع أن تنخفض نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بنسبة ٠,٧ في المائة على الأقل لتصل إلى حوالي ٢ في المائة. ونجم عن التصدي لآثار الإعصار، إلى جانب تكلفة الانتخابات، مزيد من الضغوط المالية وزيادة تأخير الإصلاحات، مما في ذلك تخفيض قيمة إعانات القود لتصل لما مجموعه ٣ بليون غورد منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ومن المتوقع أن توسع جهود التعمير المتواصلة التي تتطلب زيادة في واردات السلع والخدمات من نطاق العجز في الحساب الجاري.

٤٦ - وأصدرت وزارة الصحة، بدعم من الأمم المتحدة وشركاء آخرين، الخطة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٣. وفي إطار اليوم الوطني السابع للتوعية الصحية/المتعلقة بالإيدز على مستوى المنطقة الكاريبية - الأمريكية، خضع للفحص ما مجموعه ٤٠٠٠ شخص، بمن فيهم المحتجزون والمشتغلون بالجنس، في ٢٢ موقعاً مخصصاً للفحص في جميع أنحاء البلد. وأنجز كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري مشروعين يهدفان إلى تعزيز مشاركة قادة المجتمعات المحلية والنساء والشباب والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر، واستناداً إلى التحليل القطري المشترك وإلى نهج قائم على حقوق الإنسان، وضع كل من الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري الصيغة النهائية لإطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وكان ذلك بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين. وتسعى الخطة، باعتبارها الإطار الإنمائي الأول منذ زلزال عام ٢٠١٠، لدعم انتقال هايتي من المساعدة الطارئة إلى التنمية في الأجل الطويل، مما يتواءم مع أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية.

## ثامناً - استنتاجات بعثة التقييم الاستراتيجي

٤٨ - وفقاً لما طُلب في قرار مجلس الأمن ٢٢١٣ (٢٠١٦)، وقبل انتهاء البعثة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أوفدتُ إلى هايتي، في الفترة الممتدة من ٦ إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١٧، بعثة تقييم استراتيجي متعدد التخصصات برئاسة وكيل الأمين العام لعمليات

حفظ السلام من أجل تقييم الحالة في البلد وتقديم توصيات بشأن دور الأمم المتحدة ووجودها في المستقبل. فبتبين أنه منذ إنشاء البعثة في عام ٢٠٠٤، سجل كل من هاييتي والبعثة عدداً من النجاحات، ولا سيما في تحقيق استقرار البيئة الأمنية وتعزيز الشرطة الوطنية. وقد أسهم وجود القدرات التشغيلية النظامية في إدارة الحالة الأمنية التي غالباً ما اتسمت بالتوتر، وغذتها بيئة سياسية معقدة. واعتبر دور المساعي الحميدة الذي تقوم به البعثة دوراً حاسماً في تسوية النزاعات السياسية، فهو يشجع على روح الحوار بين الفصائل السياسية، بما في ذلك في سياق الانتخابات وعمليات الانتقال السياسي. ورغم الدعم المقدم للإصلاحات التشريعية الحاسمة، ولتعزيز مؤسسات الرقابة الرئيسية، ووضع إجراءات لمنح القضاة الشهادات وتقييم أدائهم وخطط استراتيجية طويلة الأجل لمديرية إدارة السجون، كان التقدم المحرز في مجال سيادة القانون وحقوق الإنسان بطيئاً بشكل ملحوظ. وكان لاندلاع الكوليرا في البلد أثر سلبي على تنميته وعلى الانطباع العام عن البعثة.

٤٩ - ورغم التطورات الإيجابية الأخيرة التي حدثت منذ الاحتتام الناجح للدورة الانتخابية، ما زالت هاييتي تمر بفترة انتقال سياسي حساسة، في انتظار تشكيل الحكومة الجديدة وتحديد أولوياتها في مجال الحكم. ولهذا، من المهم إعداد تقييم لأفضل السبل لمواجهة مخاطر عدم الاستقرار الطويلة الأمد الناجمة عن مزيج من ثقافة سياسة المحصلة الصفرية والاستقطاب السياسي المتجذر والريبة وسوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية ومؤسسات سيادة القانون الضعيفة والتحديات الخطيرة في أعمال حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، ما زال يتعين على الشرطة الوطنية، وهي قوة الأمن الهائية الوحيدة، أن تبني القدرات الكافية لمواجهة كل التهديدات التي تزعزع الاستقرار داخل البلد، بمعزل عن القوات النظامية الدولية وبما يتواءم مع معايير حقوق الإنسان. ويشير كل من تقييم التهديدات وتقييم قدرات الشرطة الوطنية إلى ضرورة تقديم الدعم التشغيلي المتواصل في أنحاء من البلد، بما في ذلك منطقة العاصمة بورت - أو - برانس التي تتواصل فيها أنشطة العصابات، والمقاطعتان الشمالية والجنوبية اللتان ما يزال وجود الشرطة الوطنية فيهما متدنياً.

٥٠ - والمبدأ الذي سيستند إليه دور الأمم المتحدة ووجودها مستقبلاً في هاييتي هو ضمان تحقيق عملية انتقال مسؤولة تعتمد على الإنجازات التي تحققت على مدى الأعوام الثلاثة عشر الماضية وتسمح بمواصلة تقديم الدعم للاحتياجات ذات الأولوية لبناء القدرات وتحقيق الاستقرار في البلد. وستمثل العنصر الرئيسي في ضمان عدم نشوء أو تصور نشوء فراغ أمني ناجم عن عملية سحب مفاجئة وكاملة لعناصر عمليات البعثة النظاميين قد يحاول المفسدون استغلاله. وبدلاً من ذلك، سيكفل الانسحاب التدريجي اختباراً تدريبياً لقدرة الشرطة الوطنية على أن تتحمل بمرور الوقت المسؤولية الكاملة عن الاحتياجات الأمنية في البلد، بما في ذلك زيادة ثقة الجمهور. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تقلل من احتمال تكرار الإخفاقات التي واجهتها العمليات الانتقالية الماضية، مثل التراجع السريع في قدرة الشرطة الوطنية وحيادها

ومصادقتها الذي حدث إثر إغلاق عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي في آذار/مارس ٢٠٠٠ والذي أدى إلى حدوث الأزمة الانتخابية اللاحقة ووقوع اضطرابات عامة واسعة النطاق. والاعتبار الهام الثاني هو ضمان أن يتمكن الوجود اللاحق للأمم المتحدة من ممارسة دور قوي في السياسة والمساعي الحميدة، وهو دور يظل حاسماً لتهيئة بيئة سياسية مستقرة ومؤازرة هايتي في تحقيق المزيد من التقدم وتحديد أولوياتها للإصلاح، ولا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون وحقوق الإنسان.

## تاسعاً - السلوك والانضباط

٥١ - واصلت البعثة إنفاذ سياسة المنظمة المتصلة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. كما واصلت تنفيذ استراتيجية بشأن السلوك والانضباط ذات ثلاثة محاور وتشمل جميع فئات موظفي الأمم المتحدة. وشملت التدابير الواردة فيها منع سوء السلوك، وتنفيذ أنشطة للتدريب ورفع مستوى الوعي، وشن حملات للتوعية المجتمعية والتوعية عموماً، وإنفاذ معايير السلوك الخاصة بالأمم المتحدة. وقد كمل هذه التدابير اتخاذ إجراءات علاجية من خلال مساعدة الضحايا.

## عاشراً - الجوانب المالية

٥٢ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧٦/٧٠، مبلغ ٣٤٥,٩ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٥٥,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ١ ٨٤٠,٤ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بينما سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

## حادي عشر - الملاحظات والتوصيات

٥٣ - حققت هايتي إنجازاً بالغ الأهمية على مسارها نحو الاستقرار، حيث اختتمت العملية الانتخابية بسلام وتمت العودة إلى النظام الدستوري في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧. وأودّ أن أثنى على القيادة والالتزام اللذين أبدتهما السلطات الوطنية، بما فيها الحكومة والمجلس الانتخابي المؤقت والشرطة الوطنية، بشأن تمويل انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع وتنظيمها وضمن أمنها، على الرغم من الأثر الذي خلفه إعصار ماثيو على الحالة الإنسانية. ونجّح

الانتخابات والانتقال السلس للسلطة إلى رئيس جديد هما خير شاهد على ازدياد نضج وقدرات المؤسسات الهايتية، والالتزام المتزايد لأصحاب المصلحة الرئيسيين بمعالجة الخلافات عن طريق الحوار والقنوات القانونية. وعلى الرغم من شعوري بالإحباط لانخفاض عدد النساء المنتخبات في البرلمان، فإن العدد الكبير من النساء المنتخبات للمناصب البلدية يبعث على الارتياح. وإني أحثّ جميع الجهات الفاعلة في هايتي على الاستمرار في دعم مشاركة المرأة في صنع القرار على الصعيد السياسي، ودعم زيادة مشاركتها في المناصب العامة على جميع المستويات.

٥٤ - وأودّ أن أهنئ الرئيس على انتخابه. وإني لأشعر بالتفاؤل إزاء ما أعرب عنه من عزم على خدمة مصالح جميع الهايتيين، وتعزيز روح الوحدة في البلد، بعد فترة الاستقطاب السياسي التي سبقت الانتخابات. وأنا متفائل أيضاً بالدعوات الصادرة عن القادة السياسيين وقادة المجتمع المدني إلى إجراء حوار واسع النطاق بغية تكوين رؤية مشتركة إزاء التقدم والإصلاح في مجالات رئيسية منها التنمية، وتوطيد سيادة القانون، وإمكانية القيام بإصلاحات دستورية. وإني أحثّ الرئيس، وأيضاً الحكومة الجديدة والبرلمان، على دفع عملية الحوار قدماً، وعلى إعداد خطة للإصلاح المؤسسي تتضمن أولويات تتصدى للتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأكثر إلحاحاً. وفي هذا الصدد، أشجّع على الإسراع بتشكيل الحكومة الجديدة وموافقة البرلمان عليها في إطار عملية خالية من الصعوبات.

٥٥ - ويؤمل أن العودة إلى النظام الدستوري واستمرار الاستقرار السياسي في المستقبل سيمكنان هايتي من الانتقال من الهشاشة الاقتصادية إلى النمو المستدام، تعيينها في ذلك مساعدة دولية كبيرة وتنفيذ إطار الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وسوف تبقى هايتي أيضاً بحاجة إلى دعم طويل الأمد لتلبية الاحتياجات الإنسانية التي نشأت في أعقاب تفتّتي وباء الكوليرا وإعصار ماثيو وقابلية البلد للتأثر عموماً بالكوارث الطبيعية.

٥٦ - ويُستند في عملية وضع خطة للمرحلة الانتقالية مشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري إلى النتائج الملموسة لإنجاز خطة تركيز أنشطة البعثة في نهاية عام ٢٠١٦. وينبغي استكمال خطة المرحلة الانتقالية هذه وتنفيذها بسرعة عقب قرار مجلس الأمن بشأن حضور للأمم المتحدة في البلد في المستقبل، وينبغي أن تقوم على رؤية مشتركة بين منظومة الأمم المتحدة والحكومة. وسنة ٢٠١٧ هي سنة هامة لتوطيد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في السنوات السابقة، في ضوء القيادة الهايتية الجديدة؛ كما ينبغي التخطيط بعناية لعملية الأمم المتحدة للمرحلة الانتقالية، بحيث يتسنى تعزيز الاستدامة في الأجل الطويل.

٥٧ - وبالتالي، وتماشياً مع نتائج التقييم الاستراتيجي، أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة نهائية مدتها ستة أشهر، وبإغلاقها بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وينبغي في هذا

الإطار الزمني سحب العنصر العسكري المؤلف من ٣٧٠ ٢ فرداً، سحبا تدريجياً ولكنه كامل. وينبغي أيضاً خفض المهام المدنية للبعثة فوراً، وعلى نحو تدريجي.

٥٨ - وأوصي أيضاً بأن يقترن إغلاق البعثة بإنشاء بعثة خلف تحمل اسماً جديداً وتعمل بطريقة متكاملة مع فريق الأمم المتحدة القطري لتلبية الاحتياجات المتبقية لتحقيق الاستقرار في البلد. وستكون البعثة الخلف بعثة لحفظ السلام أصغر حجماً تركز على سيادة القانون وتطوير الشرطة. وسيظل دور قيادة البعثة في بذل المساعي الحميدة والدعوة على الصعيد السياسي في صميم ولايتها، من أجل دعم الاستقرار السياسي والحكم الرشيد، بما في ذلك الإصلاح الانتخابي والإشراف على الانتخابات، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، مع مراعاة تعميم المبادئ الجنسانية بصورة شاملة. وسيكون مقر البعثة في بور - أو - برانس. ومن هناك، ستضطلع أيضاً بمهام الرصد والإنذار المبكر فيما يتصل بمنع نشوب النزاعات وبقضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيد المحلي، وذلك من خلال استخدام أفرقة متنقلة.

٥٩ - وسيُخفض عدد وحدات الشرطة المشكّلة من ١١ وحدة حالياً إلى ٧ وحدات تحتفظ بها البعثة الخلف وتُنشر في خمس مقاطعات بغية حماية المكاسب الأمنية الهشة التي أُحرزت في السنوات الماضية، وذلك من خلال تقديم الدعم التشغيلي إلى الشرطة الوطنية وإظهار قوة رادعة فعّالة. وسيجري تعديل عدد وحدات الشرطة المشكّلة بخفضه، ومواءمته مع عملية بناء الشرطة الوطنية بشكل تدريجي في إطار زمني مدته سنتان.

٦٠ - والوجود المستمر بقوام يبلغ ٢٩٥ فرداً من أفراد الشرطة، بعد خفض عددهم من ١٠٠١ فرد حالياً، سيؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ الأولويات الواردة في الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وسيكون أفراد الشرطة مسؤولين عن تقديم التوجيه الإشرافي، وإسداء المشورة الاستراتيجية إلى كبار الضباط المنتدبين إلى أكاديمية الشرطة والمديريات في المقاطعات والمفوضيات الرئيسية والوحدات المتخصصة ومكتب المدير العام للشرطة الوطنية. وسيطلب تنفيذ البرنامج الاستشاري التقني تحديد أفراد من الشرطة على مستوى رفيع من الأهلية، يدعمهم عدد من الموظفين المدنيين، لتوفير التدريب على القدرة الإدارية للشرطة الوطنية، من قبيل التخطيط الاستراتيجي، والمشتريات، والميزانية، وكشوف المرتبات، وإدارة الوقود. وسيخفض عدد موظفي السجون المقدمين من قبل الحكومة من ٥٠ موظفاً في الوقت الراهن إلى ٣٨ موظفاً، مع اعتماد نهج يركز على إشراك الشرطة الوطنية إشراكاً كاملاً في الجهود الرامية إلى تعزيز مديرية إدارة السجون.

٦١ - ويلزم اتباع نهج مبتكر إزاء سيادة القانون. وينبغي أن يقوم النظراء الهائيتيون بتخطيط هذه الجهود وقيادتها وتنفيذها، استناداً إلى تقييم وافٍ ستجريه جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها

من حالات الأزمات، وإلى خبرات من المنطقة. وإضافةً إلى عملية التصدي للتحديات المتصلة بسلسلة العدالة الجنائية الرامية تحديداً إلى تشجيع ودعم مشاركة المؤسسات الهايتية في إصلاح سيادة القانون وفي جهود مكافحة الفساد، ينبغي أيضاً التركيز على تحسين إطار القانون التجاري وتقديم الحوافز لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى هايتي. وعملاً بهذا النهج، ينبغي زيادة التركيز على الأنشطة البرنامجية المتكاملة المتصلة ببناء القدرات، بوسائل منها اعتماد نُهج مجتمعية في المجتمعات المحلية الهشة، والمساءلة المتبادلة مع الحكومة بدعم من المساعي الحميدة القوية التي ستبذلها البعثة الخلف. وينبغي أن تكون جهود البعثة الخلف في مجال تحقيق سيادة القانون جزءاً من استراتيجية تهدف إلى النقل المتواصل والتدريجي للأنشطة إلى الجهات الفاعلة الإنمائية، وذلك بالاستناد إلى التمويل البرنامجي المقرر ومع الاعتماد اعتماداً متزايداً على تبرعات المانحين عن طريق تعبئة الموارد. ويمكن أيضاً جعل البعثة الخلف في وضع يسمح لها بتقديم دعمٍ لما يُسمّى ”الجمعيات العامة القطاعية للأمة“ التي أعلن الرئيس أنها أولوية تهدف إلى تقريب الناس من مؤسسات الدولة، ولعملية إصلاح دستوري ممكنة، بناءً على طلب الحكومة.

٦٢ - ونظراً إلى أن حقوق الإنسان عنصر أساسي لتحقيق الاستقرار في هايتي، ستُكفّل البعثة الخلف أيضاً بالرصد والإبلاغ والتحليل في مجال حقوق الإنسان والقيام، بالتشاور مع الحكومة، بتقديم الدعم للتصدي للإفلات من العقاب، وتعزيز قدرات المؤسسات المعنية بسيادة القانون وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، تماشياً مع جملة أمور منها سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ويوصى أيضاً بأن تُعدّ البعثة الخلف، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، استراتيجيةً متماسكة بشأن القضايا الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني، وبأن تقدم الدعم لإدراج برامج تُعنى بالقضايا الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني بصورة منهجية في المؤسسات الأمنية والقضائية، للمساعدة على ضمان وصول الضحايا إلى العدالة وتطبيق القوانين الموجودة.

٦٣ - ومع إنجاز خطة تركيز أنشطة بعثة تحقيق الاستقرار وتنفيذ خطة للمرحلة الانتقالية، يمكن وضع إطار أوسع نطاقاً للمساءلة المتبادلة أو ”اتفاق“ بين الحكومة القادمة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وذلك كجزء من استراتيجية سياسية لتعزيز فعالية الدعم الذي سيقدمه وجود المتابعة التابع للأمم المتحدة في البلد. وهذا من شأنه أن يساعد على تركيز الالتزامات ذات الصلة، مع مراعاة آليات تنسيق المعونة وأطر المساءلة القائمة، مما يمهد الطريق لرفع هايتي من جدول أعمال مجلس الأمن. وسيكون من المطلوب أن تملك هايتي بزمam الأمور بقوة، وأن يُقدّم دعم دولي واسع النطاق. وفي الوقت الذي تقوم فيه الأمم المتحدة بتخفيض وجودها تدريجياً ومسؤولية، أشجع الجهات الشريكة الدولية وفرادى الدول الأعضاء على أن تستعرض أيضاً الدعم الذي تقدمه إلى هايتي لتقليل خطر تقويض المكاسب التي تحققت حتى الآن.

٦٤ - ويجب أن يعمل فريق الأمم المتحدة القطري من أجل تعزيز الصلة بين الحالة الإنسانية والتنمية والاستقرار، مع القيام بالتحليل والتخطيط على نحو أكثر تكاملاً وترشيداً. وينبغي له وللبعثة الخلف والحكومة إجراء تقييم مشترك للمخاطر، وبناء القدرات الإنسانية ووضع خطط التأهب استناداً إلى النتائج المتفق عليها التي يخلص إليها ذلك التقييم. ومن شأن إنشاء مكتب ناجح ومتكامل تحت إشراف نائب للممثلة الخاصة للأمين العام - منسق مقيم/منسق للشؤون الإنسانية ضمن هيكل البعثة الخلف أن يساعد في قيادة هذه العمليات، التي ينبغي أن تشكل جزءاً من جهود متجددة وتقودها الحكومة في مجال تنسيق المساعدة، بهدف موازنة الأطر الإنمائية القائمة وتحديد الأولويات، وذلك بدعم من الأمم المتحدة.

٦٥ - وعلى الرغم من التقدم المحرز مؤخراً، لا يزال البلد شديد التأثر بالكوليرا. ولا تزال الأسباب الجذرية للوباء موجودة؛ فنسبة ٢٥ في المائة فقط من سكان هايتي يمكنهم الوصول إلى المرافق الصحية الكافية، في حين لا تستطيع إلا نسبة ٥٨ في المائة الحصول على المياه المأمونة، كما أن خدمات الرعاية الصحية محدودة. ومع ذلك، فقد أُحرز تقدم كبير في خفض عدد الحالات المشتبه بها منذ إعصار ماثيو. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على هذا الزخم، وتوفير تمويل كافٍ لمسارٍ النهج الجديد كليهما إزاء الكوليرا. وسوف يكمل التفاعل السياسي مع السلطات على مستوى قيادة البعثة جهود التنفيذ التي سيبدأها الفريق القطري بتنسيق من نائب للممثلة الخاصة للأمين العام - منسق مقيم/منسق للشؤون الإنسانية.

٦٦ - وإغلاق بعثة تحقيق الاستقرار بالتزامن مع بدء بعثة خلف سيتم التخطيط له على نحو يكفل تحديد المهام البالغة الأهمية والحفاظ على قدرات الدعم المناسبة، خاصة لكون التوزيع الجغرافي لبعثة تحقيق الاستقرار سوف يشكل تحديات لخفضها التدريجي وإغلاقها. وستنفذ هذه العمليات في ظل الامتثال لتوجيهات الأمم المتحدة بشأن الإدارة البيئية.

٦٧ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاصة في هايتي، ساندرأ أونوريه، على ما قدمته من مساهمات لا تقدر بثمن للاستقرار في هايتي، وكذلك لأفراد البعثة المدنيين والعسكريين على التزامهم الثابت خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية بتنفيذ ولاية البعثة. كما أود أن أشيد بفريق الأمم المتحدة القطري، وبالجهات المانحة والشريكة، لاستمرار دعمها لهايتي وعملها فيها.

## المرفق الأول

## خطة تركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦

١ - أوجزت، في تقريرى المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠١٣ (S/2013/139)، بيان خطة لتركيز أنشطة البعثة على مجموعة أساسية من المهام المطلوبة التي يتعين إنجازها بحلول نهاية عام ٢٠١٦. ويتعين على البعثة، خلال عملية توطيد ركيزتها التشغيلية وركيزتها للأمن والدعم، الحدّ تدريجياً من عملها في مجالات تتمتع فيها جهات دولية أخرى بميزة نسبية أو يتجاوز فيها بناء المؤسسات على المدى الطويل المدة المتوقعة لبقاء البعثة. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، تقلص قوام البعثة من ٢٧٠ ٦ فرداً إلى ٣٧٠ ٢ فرداً، كما خفضت البعثة ميزانيتها السنوية من ٣٩٤ ٠٠٠ ٦٤٨ دولار في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٣٤٦ ٦٨٨ ٨٠٠ دولار في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وقد أتاحت خطة تركيز الأنشطة للبعثة إنجاز مهامها الرئيسية بكفاءة أكبر ومردودية أكثر على الرغم من خفض وجودها.

### تطوير الشرطة

٢ - ركّز عنصر الشرطة في البعثة أنشطته على زيادة الفعالية التشغيلية والإدارية للشرطة الوطنية. فقد تحقق هدف تدريب ما لا يقل عن ١ ٠٠٠ فرد جديد من أفراد الشرطة في السنة، وبعد تخريج الفوج الثامن والعشرين في نهاية عام ٢٠١٧، ستحقق الشرطة الوطنية هدف الحد الأدنى وهو بلوغ قوامها ١٥ ٠٠٠ فرد، ٩ في المائة منهم نساء. وقد ساعد الدعم المقدم من أفراد شرطة البعثة المتشاركون في مواقع مع أفراد الشرطة الوطنية على تعزيز الكفاءة المهنية لمدرسة الشرطة، ولأكاديمية الشرطة، التي تضم ستة صفوف دراسية جديدة وأربعة مهاجع، فيما كانها تدريب ٨٨ ضابطاً من رتب متوسطة وعليا في وقت واحد.

٣ - وتم تعزيز القدرات الإدارية للشرطة الوطنية الهايتية من خلال التشارك في صياغة الأدلة الإرشادية للإدارة اللوجستية، ومن خلال تدريب قدمته البعثة في مجالات الموارد البشرية، والاتصالات، وإدارة أساطيل المركبات ومستودعات الأسلحة. وأتاح إنشاء خط الطوارئ الهاتفي رقم "١١٤"، بتكلفة قدرها ١١ مليون دولار، تيسير الوصول إلى خدمات الشرطة والاستجابة في وقت أسرع. وتم تحسين المهارات المتخصصة من خلال دورات تدريبية يسرت البعثة إقامتها في مجالات تتراوح بين التحقيقات الجنائية وعلم المقذوفات وبين مكافحة الشغب. ويدل ما تم تحقيقه من تدريب لقرابة نسبة ٩٠ في المائة من الأفراد، خلال التدريب على مكافحة أعمال الشغب، على يد مدربين وطنيين، على التزام الشرطة بتولي المسؤولية الكاملة عن التدريب. وشمل تعزيز القدرات المتخصصة في نظام السجون وضع

سياسات للرعاية الصحية في السجون، واعتماد خطط طوارئ للسجون، والتدريب على إدارة سجلات السجون. ولا تزال عملية إدارة الحدود في هايتي تعاني من محدودية القدرات التشغيلية، ولكن أنشئت مديرية شرطة معنية بالحدود البرية، حيث سيخضع قريباً ١٢٠ طالبا من خريجي الفوج السابع والعشرين لتدريب متخصص.

٤ - وبلغت ميزانية الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ ما قيمته ١٣٢,٥ مليون دولار، إذ تتفق الحكومة الآن ما نسبته ٧,٢ في المائة من ميزانيتها على الشرطة. وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنةً بنسبة ٤,٧٧ في المائة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٥ - ورُفعت نسبة أفراد الشرطة المنتشرين خارج منطقة المدينة الكبرى في بور - أو - برانس إلى ٤٣,٩ في المائة، متجاوزة إلى حد كبير النقطة المرجعية البالغة ٣٣ في المائة. وعلى الرغم من أن الشرطة قد حققت وجودا في جميع البلديات البالغ عددها ١٤٠ بلدية في جميع أنحاء البلد، فإنها ليست موجودة الآن إلا في ٢٦٢ من ٥٧٠ قسما محليا، وهي تحتاج إلى مزيد من مخافر الشرطة وإلى مزيد من المعدات والأفراد لكل مخفر، لكي يتسنى لها أداء مهامها على أكمل وجه.

### بناء القدرات الانتخابية

٦ - أبدأ المجلس الانتخابي المؤقت قدرات قيادية في قيادة العملية الانتخابية وحسن تدريجيا أداءه وجوده العملية، باعتماد عدد من السياسات والتدابير الرامية إلى زيادة الكفاءة التشغيلية وتوطيد نزاهة المؤسسة، رغم خفض الدعم المقدم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وتمثل جولتنا الانتخابات الأولى والثانية اللتان كللتا بالنجاح المرة الأولى التي تتحمل فيها الحكومة تكاليف العمليات الانتخابية، والتي لم تعلقَ فيها سوى مساعدة مالية محدودة من الجهات المانحة. واتفقت أفرقة المراقبة الوطنية والدولية على السواء على تقييم إيجابي للانتخابات.

٧ - ومن الناحية العملية، فقد تم التأكيد بوضوح على التدريب العملي الموجه إلى أضعف المجالات المحددة في الانتخابات السابقة، من قبيل تدريب العاملين في الاقتراع وتخطيط العمليات الانتخابية وتنسيقها. وقد وضعت سياسات لزيادة مساءلة المسؤولين عن الانتخابات وفرض عقوبات على منتهكي قواعد السلوك الخاصة بهم. وعززت جهود المجلس الانتخابي المؤقت ثقة الجمهور في هيئة إدارة الانتخابات. ورغم هذه التحسينات، لا يزال المجلس هشاً من الناحية المؤسسية بسبب وضعه غير الدائم. ويمكن لإصلاحات انتخابية أعم، منها إنشاء مجلس انتخابي دائم، واستعراض كل من الإطار القانوني الانتخابي وآليات تسوية المنازعات، وبناء القدرات التشغيلية واللوجستية للمجلس بعد إصلاحه، أن تعتمد على هذه الخطوات.

## سيادة القانون وحقوق الإنسان

٨ - حالت الأزمة السياسية التي طال أمدها، من بين عوامل أخرى، دون تحقيق تقدم في مجال سيادة القانون وحقوق الإنسان. وقد حُدَّ وجود شواغر معلقة زمنياً طويلاً في المحكمة العليا من أداء المحكمة لمهامها، ومع ذلك لم تتمكن الحكومة من تعيين قضاة جدد، وقد توقفت عملية التدقيق في سجلات القضاة الجدد. وعُزز مكتب أمين المظالم من الناحية التشغيلية بتعيين خبير دولي لمساعدة المكتب في وضع خطته الاستراتيجية، ولكنه لا يزال يفتقر إلى التمويل الكافي، في حين أن تنفيذ الخطة الاستراتيجية والتنفيذية للمحكمة العليا للحسابات والمنازعات الإدارية لا تزال في مراحلها الأولية. وأعاق التوتر المستمر بين المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل تطوير المجلس وقدرته الرقابية على الملفات الإدارية للقضاة أو إدارة تطويرهم الوظيفي. ولا يزال استقلال الجهاز القضائي، وهو الأساس المنطقي الرئيسي لإنشاء المجلس الأعلى، أبعد ما يكون عن التحقيق.

٩ - وفي حين قدمت البعثة الدعم من أجل صياغة قوانين جديدة، فقد جُمِد اعتماد تشريعات جديدة. إذ إن مشروع القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، وقانوناً للمساواة بين الجنسين وإطاراً لمكافحة العنف ضد المرأة، جميعها تنتظر اعتمادها؛ وتدعم البعثة لجنة إصلاح القوانين الجنائية التابعة لوزارة العدل، والتي أنشئت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ لتعزيز اعتماد التشريعات. وكان من بين الاستثناءات الإيجابية اعتماد البرلمان، في أيلول/سبتمبر، قوانين لمكافحة غسل الأموال والاتجار بالبشر، وموافقته على إعادة تنظيم وحدة الاستخبارات المالية.

١٠ - بيد أن الدعم المقدم من البعثة أدى إلى تحسينات ملموسة. فقد دققت الشرطة الوطنية بيانات ما يزيد على ١٠.٠٠٠ فرد من أفرادها في حين حسّن مكتب المفتش العام جودة التحقيقات التي يجريها وزاد في عددها، من خلال تقاسم المواقع مع أفراد شرطة البعثة. ووضعت مديرية إدارة السجون سياسات وإجراءات لضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان في جميع السجون.

## المسائل الرئيسية في مجال الحكم

١١ - عملت البعثة مع وزارة الداخلية والحكم المحلي على تحسين تقديم الخدمات العامة من خلال تقديم الدعم إلى الإدارات المحلية وإدارات المقاطعة. ونتيجة لذلك، فقد غدت جميع البلديات البالغ عددها ١٤٠ بلدية قادرة الآن على إعداد ميزانيتها الخاصة، كما تمّ تحسين نظام المشتريات العامة من خلال إنشاء اللجنة الوطنية للمشتريات العامة. وتجري حالياً زيادة التأهيل المهني للحكم المحلي من خلال برنامج تحديث الإدارة المحلية، وذلك بدعم من البعثة.

١٢ - وأطلق المجلس الانتخابي المؤقت، بالتعاون مع البعثة، في ٢٧ أيلول/سبتمبر، ميثاقا هو الميثاق الانتخابي للحفاظ على السلم، بهدف دعم تهيئة مناخ سلمي للانتخابات، وقيام التزام باستخدام القنوات المنشأة لحل المنازعات الانتخابية. وقد ساعد ذلك على اختتام العملية الانتخابية دون وقوع حوادث كبيرة، وعلى معالجة الشكاوى المقدمة من المرشحين الرئاسيين عن طريق القنوات الملائمة.

## المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في  
هايتي، في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧

البلد	أفراد شرطة الأمم المتحدة		أفراد وحدات الشرطة المشكلة	
	رجال	نساء	رجال	نساء
الأرجنتين	١٥			
بنغلاديش	١٩	١	٢١٨	٨٢
بنن	٣٩			
البرازيل	٣			
بور كينا فاسو	٤٠	٦		
الكامبيون	٥	١٥		
كندا	٨١	١٠		
تشاد	٤			
شيلي	٤			
كولومبيا	٣٣	٧		
جيبوتي	٥			
مصر	٦			
السلفادور	٢٩	٢		
إثيوبيا	٨			
فرنسا	١			
ألمانيا	٢	١		
غانا	٩	١		
غينيا	٤			
الهند	١٣		٤٣٩	
إندونيسيا	١١	٥		
جامايكا	١			
الأردن	٣٣		٣١٦	
مدغشقر	٣٠	٤		
مالي	٣٦	٢		
نيبال	١٦		١٢٥	١٣
النيجر	٧١	١٣		
نيجيريا	٢	١		
النرويج	٣	٣		

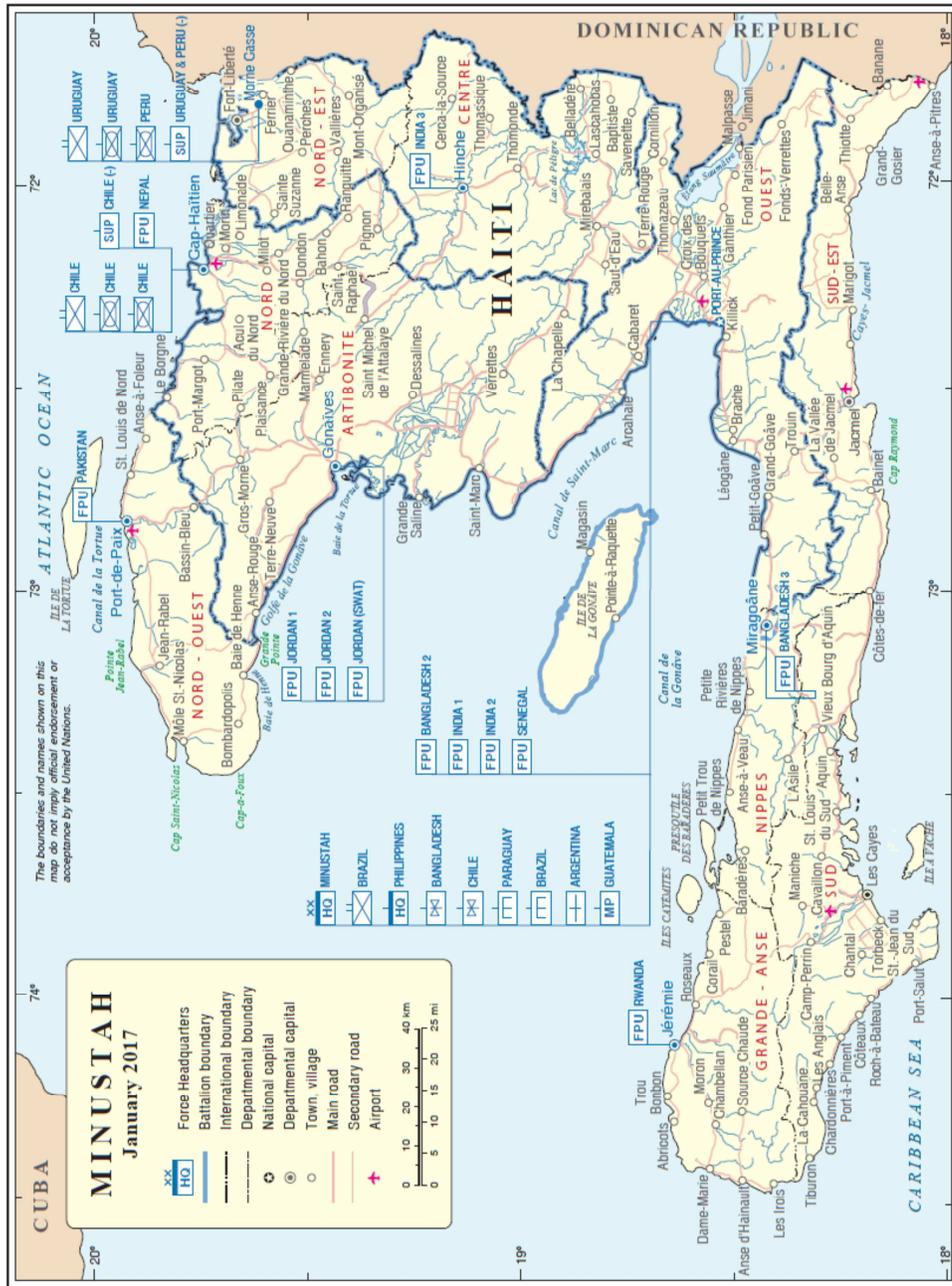
البلد	أفراد شرطة الأمم المتحدة		أفراد وحدات الشرطة المشكلة	
	رجال	نساء	رجال	نساء
باكستان			١٣٩	
باراغواي	١			
الفلبين	١١	١		
البرتغال	١			
رومانيا	٢٤	٣		
الاتحاد الروسي	٨	١		
رواندا	١٧	١	١٣٩	٢١
السنغال	١٥		١٤٤	١٤
سلوفاكيا	٥	١		
السويد	٣	١		
إسبانيا	٣			
سري لانكا	٢			
صربيا	٤			
توغو	٩	٢١		
تونس	١٠			
تركيا	١٠			
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨	١		
أوروغواي	٥			
اليمن	١٤			
			١٥٢٠	١٣٠
المجموع	٧٨٤		١٦٥٠	
			٢٤٣٤	

## المرفق الثالث

البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات عسكرية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧

البلد	ضباط الأركان		الجنود		المجموع
	نساء	رجال	نساء	رجال	
الأرجنتين		٦	٢٥	٤١	٧٢
بنغلاديش		٢	٢	١٠٨	١١٢
بوتان		١			١
البرازيل <sup>(أ)</sup>		١٢	١٥	٩٥٤	٩٨١
كندا	١	٤			٥
شيلي		٣	١٤	٣٧٣	٣٩٠
إكوادور		١			١
السلفادور				٤٣	٤٣
غواتيمالا		٢	٥	٤٧	٥٤
هندوراس				٤٧	٤٧
الأردن		٣			٣
المكسيك		٣		٣	٦
نيبال		٣			٣
باراغواي		١	٥	٧٧	٨٣
بيرو		٣	٩	١٤٨	١٦٠
الفلبين		٢	١٤	١٢٠	١٣٦
سري لانكا		٢			٢
الولايات المتحدة الأمريكية	١	٤			٥
أوروغواي		٥	١٤	٢٢٠	٢٣٩
<b>المجموع</b>	<b>٢</b>	<b>٥٦</b>	<b>١٠٣</b>	<b>٢ ١٨١</b>	<b>٢ ٣٤٣</b>

(أ) يعمل قائد القوة بموجب عقد مع الأمم المتحدة، لذا فهو لا يُدرج في قوام القوات.



Department of Field Support  
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)